

Distr.: General
23 April 2009
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٣٩ من القائمة الأولية*
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - في الدورة الثالثة والستين، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٠٨/٦٣ ألف. وفي الفقرة ١٣ من ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار.
- ٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عرض الأمين العام القرار على الدول الأعضاء، ودعاها إلى تقديم المعلومات المطلوبة لإدراجها في التقرير المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه. وفيما يلي المعلومات التي وردت.

* A/64/50.



ثانياً - ردود الدول الأعضاء الاتحاد الروسي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩]

يعمل الاتحاد الروسي جاهداً على تسهيل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمد في عام ١٩٦٠ بمبادرة من الاتحاد السوفياتي.

وبوصف الاتحاد الروسي عضواً سابقاً في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومشاركاً في اللجنة الخاصة لجنوب غرب أفريقيا، وعضواً دائماً في مجلس الأمن للأمم المتحدة، فإنه ساهم مساهمة جلية في تحقيق استقلال ناميبيا في عام ١٩٩١.

وقام الاتحاد الروسي في إطار مجلس الأمن للأمم المتحدة بأعمال جديرة بالاعتبار بشأن تيمور - ليشتي. وبفضل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، حققت تيمور - ليشتي استقلالها في عام ٢٠٠٢. ولا يزال مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل يضطلعان بدور هام في إقامة دولة تيمور - ليشتي المستقلة وتعزيزها.

وبوصفه عضواً في مجلس الوصاية الذي عاجل عمليات تصفية الاستعمار في أقاليم كثيرة كانت مستعمرات سابقة، شارك في وضع القرار الذي اتخذ في بداية العقد الدولي الأول لإنهاء اتفاق الوصاية على إقليم جزر المحيط الهادئ.

ولا يزال الاتحاد الروسي منذ بدء مشاركته في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يبدي اهتماماً كبيراً بدور هذه الهيئة ونشاطها العملي. ويؤيد الاتحاد الروسي بحزم الموقف الذي يرى أن المسائل المتعلقة بحجم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعزلتها الجغرافية أو محدودية مواردها ينبغي ألا تؤثر على حق سكانها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. فالدول القائمة بالإدارة هي التي تقع عليها مسؤولية تهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكن شعوب تلك الأقاليم من ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف بحرية ودون تدخل في شؤونها.

وفيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق اللذين يوجد بشأن كل منهما نزاع على السيادة، يرى الاتحاد الروسي أن البحث عن حل نهائي يجب أن يقوم على مفاوضات بين الحكومات المعنية.

وتتمثل السياسة التي يواصل الاتحاد الروسي اتباعها في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة لتسوية مسألة الصحراء الغربية في لزوم إنهاء هذا النزاع بالاعتماد على الوسائل السياسية فقط، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة مع المراعاة الكاملة لضرورة إيجاد نموذج للتسوية بشروط مقبولة للطرفين، دون فرض أي حلول خارجية أو وضع أطر زمنية أو إجراءات تحكيم.

وستظل الحاجة قائمة إلى أنشطة إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الأمم المتحدة واللجنة الخاصة ما دامت هناك في العالم أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. ولا تزال المبادئ المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقرارات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار، صالحة اليوم مثلما كانت في بداية إنشاء الأمم المتحدة.

والاتحاد الروسي مستعد لمواصلة تيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة والقرارات ذات الصلة بإنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩]

تود البعثة الدائمة أن تبلغ هذه الوحدة [الأمانة العامة] أن حكومة المكسيك تعترف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، ولذا، فقد ظلت كل سنة تعرب عن تأييدها اعتماد هذا القرار، وتحث المكسيك الدول على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية من المادة ٧٣ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩]

تتسم علاقة المملكة المتحدة بأقاليمها فيما وراء البحار بكونها علاقة حديثة تقوم على أساس الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تحديد ما إذا كان يرغب في الاحتفاظ بالصلة التي تربطه بالمملكة المتحدة.

وقد حدد الكتاب الأبيض الصادر عن الحكومة البريطانية في عام ١٩٩٩ والمعنون "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" المبادئ الأربعة التي تؤكد علاقة الحكومة البريطانية بأقاليم ما وراء البحار، وهي:

- تقرير المصير
- الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة
- حرية الأقاليم في إدارة شؤونها إلى أقصى حد ممكن
- التزام المملكة المتحدة بمساعدة الأقاليم على النمو الاقتصادي ومواجهة حالات الطوارئ

ولا تزال هذه المبادئ تشكل الأركان الأساسية لعلاقة المملكة المتحدة مع أقاليم ما وراء البحار. وستظل المملكة المتحدة ملتزمة بتنمية هذه الأقاليم ومواصلة كفالة أمنها ما دامت راغبة في الاحتفاظ بالصلة التي تربطها بالمملكة المتحدة. وهناك حوار منتظم بين وزراء الحكومة البريطانية وقادة الأقاليم بشأن طائفة واسعة من المسائل التي تهم الطرفين. وقد أصبح الاجتماع السنوي للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار الذي يعد منتدى سياسيا لوزراء بريطانيا ورؤساء الوزراء في الأقاليم ونظرائهم لبحث المسائل الموضوعية، يشكل الآن ممارسة مستقرة. وتواصل المملكة المتحدة تقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار كتوفير الدعم التقني واللوجستي، والعمل، كما هو الحال بالنسبة لمونتيسيرات وبيتكيرن وسانت هيلانة، على تقديم المعونة للميزانية.

وعلى نحو ما ورد في الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩، فإن أساس سياسة المملكة المتحدة تجاه أقاليم ما وراء البحار يقوم على اعتبار أن سكان كل إقليم هم الذين يحددون ما إذا كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالصلة التي تربطهم بالمملكة المتحدة أم لا. فليس لدى المملكة المتحدة أي نية لفرض الاستقلال ضد إرادة الشعب المعني. وقد دأبت الحكومات البريطانية المتعاقبة على سياستها في توفير كل أشكال المساعدة والتشجيع لتلك الأقاليم متى ما أعربت شعوبها صراحة وبطريقة دستورية عن رغبتها في الاستقلال، متى ما كان هذا الخيار واردا. وفي الوقت الحاضر، تفترض حكومة المملكة المتحدة مسبقا أن الاستفتاء هو الوسيلة التي تكفل معرفة رأي الأقاليم التي يشكل فيها الاستقلال أحد الخيارات المطروحة. غير أن القرار النهائي بشأن مدى ضرورة الاستفتاء وطريقة إجرائه، يظل بيد المملكة المتحدة التي ستتحده في ضوء الظروف الخاصة بكل إقليم.

فالصلة القائمة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار منصوص عليها في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم. وكانت المشاورات التي جرت مع الأقاليم إبان وضع الكتاب الأبيض قد كشفت بوضوح عن رغبة الأقاليم في الاحتفاظ بالصلة التي تربطه بالمملكة المتحدة. وقد خلصت المملكة المتحدة إلى أنه لا الاندماج في المملكة المتحدة ولا التبعية للتاج البريطاني يتيحان بديلين أنسب من الترتيبات الحالية.

فالغالبية الساحقة من القرارات المتعلقة بأقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار تتخذها حكومات الأقاليم في سياق السلطات التي فوضت إليها. وليس للمملكة المتحدة من ناحيتها أي رغبة في التدخل في كل كبيرة وصغيرة فيما يخص علاقتها معها. غير أن أيا من دساتيرها يجب أن يخضع لموافقة المملكة المتحدة ما دام الإقليم المعني قد اختار أن يظل بريطانيا. ففي إطار عملية مراجعة الدساتير التي أعلن عنها في الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩، وافقت المملكة المتحدة على أن تنظر بعناية في أي مقترحات تقدمها أقاليم ما وراء البحار لتغيير دساتيرها. وقد اتخذت عملية مراجعة الدساتير شكل مفاوضات ثنائية، وترك للأقاليم قدر واف من الحرية لتقرر بنفسها نطاق المفاوضات ووتيرة إجراءاتها. وكان الهدف من المفاوضات الاتفاق على أفضل الترتيبات الدستورية الحديثة المقبولة لدى كل من الأقاليم والمملكة المتحدة. وفي حين تنظر المملكة المتحدة في كل ما تقدمه الأقاليم من تعديلات وتغييرات في دساتيرها، فإنها أوضحت أيضا للأقاليم خلال المفاوضات أنه ما دام الإقليم قد اختار أن يظل بريطانيا، فستظل الحاجة تدعو إلى احتفاظها بالسلطات الكافية للاضطلاع بمسؤولياتها في مجالات الحوكمة والدفاع والعلاقات الخارجية والقيام بالالتزامات الطارئة والوفاء بالالتزامات الدولية المنطبقة على الأقاليم. وتتيح عمليات مراجعة الدساتير أيضا الفرصة لتحديث أحكامها الحالية، كالفصول المتعلقة بحقوق الإنسان، وتوضيح الأدوار التي يقوم بها كل من الحاكم والساسة المحليون.

وأحرز تقدم في مراجعة الدساتير بالتعاون مع معظم أقاليم ما وراء البحار. فقد بدأ نفاذ دساتير جديدة في جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠٠٦، وجزر فيرجن البريطانية، وجبل طارق في عام ٢٠٠٧، وفي جزر فوكلاند مؤخرا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وهناك عمليات جارية لمراجعة دساتير أقاليم أخرى (أنغيلا، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وسانت هيلانة)، وقد قطعت المفاوضات المتعلقة ببعضها مرحلة متقدمة جدا، ومن المتوقع أن يتم الاتفاق قريبا على دساتير جديدة.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أجريت جولة رابعة من المفاوضات مع أعضاء المجلس التشريعي لمونتيسيرات لوضع دستور جديد لهذا الإقليم. وقد أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٨ محادثات غير رسمية أخرى بشأن مونتيسيرات تم فيها إحراز مزيد من التقدم. غير أن العمل من أجل إعادة تنمية مونتيسيرات غدت له الأولوية على محادثات مراجعة الدستور.

وتقوم حكومة جزر كايمان بمشاورات عامة بعد أن تم التوصل في شباط/فبراير ٢٠٠٩ على الاتفاق على مشروع الدستور الجديد في ختام عملية التفاوض التي بدأت في جزر كايمان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتعتزم حكومة جزر كايمان إجراء استفتاء على الدستور الجديد في موعد انتخاباتها العامة المقرر إجراؤها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أصدرت لجنة الإصلاحات الدستورية والانتخابات في أنغيلا تقريرها، وقد وردت فيه ١٤٧ توصية تتعلق بتنقيح دستور أنغيلا. ولا تزال هذه التوصيات قيد النظر في أنغيلا. وبناء على طلب من حكومة أنغيلا، أرجئت جولة أولى من المفاوضات مع المملكة المتحدة كان من المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وفي سانت هيلانة، توقفت في أيار/مايو ٢٠٠٥ عملية مراجعة الدستور، عندما رفض شعبها في استفتاء، الانتقال إلى نظام وزارى وفقا للصيغة المتوخاة في مشروع الدستور. ومنذ ذلك الحين، أعد مشروع دستور منقح لا يتضمن الأحكام المتعلقة بالنظام الوزاري ليكون أساسا لمناقشة تجري في سانت هيلانة في شهر أيار/مايو بين الفريقين المفاوضين عن المملكة المتحدة وأعضاء المجلس التشريعي.

واقترح بعض المعلقين أن توافق المملكة المتحدة على السماح للأقاليم بالتمتع بخيارات المركز المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د-١٧). ويحدد هذا القرار ثلاثة خيارات لرفع الأسماء من القائمة (أي حذف الأقاليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي). وهذه الخيارات هي: الاندماج أو الاستقلال أو الارتباط الحر. ومثلما سبق ذكره، فإن سياسة المملكة المتحدة تتمثل في عدم الموافقة على الاندماج، وليس ثمة ما يشير إلى أن أيا من الأقاليم يلتمس هذا الخيار. أما موقف المملكة المتحدة بشأن الاستقلال، فقد سبق عرضه.

ولكن مفهوم الارتباط الحر على النحو الذي حددته الجمعية العامة يعني أن يضع الإقليم دستوره بنفسه دون مشاركة المملكة المتحدة. كما يعني أن المملكة المتحدة ستحتفظ بالمسؤولية الكاملة عن الإقليم، ولكنها لن تكون قادرة على ضمان تمتعها بالصلاحيات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها تجاه الأقاليم. وليس هذا بالموقف الذي تريد المملكة المتحدة أن تضع نفسها فيه.

فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د-١٧) ليس ملزماً قانوناً. ثم إن المملكة المتحدة لم تصوت لصالحه. وهي ترى أن المبادئ التوجيهية للعلاقة مع الإقليم ينبغي أن تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق يقول في جملة أمور إنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تراعي على النحو الواجب التطلعات السياسية لشعوب الأقاليم وأن تساعد على تطوير نظمها السياسية الحرة تدريجياً، وفقاً للظروف الخاصة بكل إقليم وشعبه ومراحل تقدمه المختلفة. وتولي المملكة المتحدة أهمية قصوى لهذه المبادئ الأساسية التي تقع في صميم عملية مراجعة الدستور.

ويوضح إعلان الأمم المتحدة بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (١٩٧٠)، الذي يتوسع في شرح مبدأ تقرير المصير، أن هناك خياراً أمام شعوب الأقاليم يضاف إلى الخيارات المنصوص عليها في القرار ١٥٤١. فهو يشير إلى أن إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة، والارتباط الحر بدولة مستقلة أو الاندماج فيها أو تبوأ أي مركز سياسي آخر يحدده شعب ما، تشكل وسائل لتنفيذ حق ذلك الشعب في تقرير المصير.

لقد بيّن هذا الكتاب موقف المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار. وترى حكومة المملكة المتحدة أن وجود لجنة الـ ٢٤ وقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد تجاوزهما الزمن، ولا تزال ترى أن لا واحد من أقاليمها فيما وراء البحار ينبغي أن يبقى مدرجاً في تلك القائمة.